نقدُ الزَّبيديِ آراءَ شيخهِ ابن الطيِّب الفاسيّ التَّصريفيَّة

د. تغريد عبد الحكيم سيف جامعة تعز- اليمن

في ترجمةِ الفاسيّ والزَّبيديّ أ- ابن الطيّب الفاسيّ :

هو أبو عبد الله محمد بن الطّيّب بن محمد بن محمد الشَّرقيّ الفاسيّ المالكيّ ، محدّث ، وعلّامة باللغة والأدب ، ومؤرّخ ، ولد بفاس سنة 1110 هـ ، ونشأ بها ، توفّي بالمدينة المنوّرة سنة 1170هـ [1] ، من شيوخه أبو عبد الله محمد بن عبد القادر الفاسيّ ، وأبو العبّاس بن ناصر الدَّرعيّ ، والمعمر أبو إسحاق إبراهيم المعروف بالسّباعيّ [2] . ومن أشهر كتبه : إضاءة الرّاموس وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس ، وشرح شواهد الكشاف ، وشرح كفاية المتحفظ ، وموطِّئة الفصيح لموطأة الفصيح[3] . وقد دفع سببان أبن الطّيب الفاسيّ إلى تأليف كتابه إضاءة الرّاموس ، أمّا الأوّل منهما ، فهو اعتراضات الفيروز آبادي على الجوهريّ ، إذ أراد الفاسيّ أن ينتصرَ للجوهريّ ، ونصَّ على ذلك في مقدّمته :(رأيْتُ المجد الشّيرازي يكثر في قاموسهِ من الاعتراضات على الصحاح ، ويجعل أهمّ أغراضهِ ، وأتمّ أعراضه الإلحاف في ذلك والإلحاح ، ويتابع في الرّدّ ، ويأتي بالتّنديد الذي لا يحملُهُ سدّ ، ورأيتُ بعض المدَّعين يقلّدونَهُ في كلامهِ ، ويعتقدون لقصورهم تصويب اعتراضاته عليه وملامه ، مع أنّ كتاب الصحاح أجمع أئمّة اللغة أنّهُ بمنزلة صحيح البخاريّ بالنسبة إلى باقي الصحاح لجمعِهِ دون غيره اللغات الصحاح ، فلمّا رأيتُهُ أكثرَ من التَّنديد

([1]) ينظر: فهرس الفهارس494/1 ، والأعلام178/6.

([2]) ينظر: فهارس علماء المغرب672.

([3]) ينظر: الأعلام178/6.

عليه ، وبالغ في عزو الأوهام إليه ، انتصرْتُ لأبي نصر ، وعارضْتُ اعتراضاتهِ بالفتح والنصر)[4] . وأمّا السّبب الثّاني فهو إلحاح بعض علماء المغرب في الإسراع بتأليف كتاب مستقلّ يجمع تعليقاته على مآخذ الفيروز آبادي على الجوهريّ المتفرّقة في كتبه ، وقد ذكر ذلك في مقدّمته ، فقال :(فلمّا وقف على ذلك أشياخنا الأساتذة ، وأصحابنا الجهابذة ، تاقَتْ نفوسُهم إلى جمع ذلك في تعليق مستقلّ بإيضاح ما هنالك، فأخذوا يلحّونَ عليّ ، ويتوسَّلونَ في ذلك إليَّ)

ب- الزَّبيديّ : هو أبو الفيض محمَّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحُسينيّ الزَّبيديّ ، الملقّب بمرتضى ، علامة في اللغة والحديث والرّجال والأنساب ، أصلُهُ من واسط في العراق ، لكنَّهُ وُلد في الهند ، في بلجرام سنة 1145هـ [5] ، يقوّي ذلك أنّ قسماً من الذين ترجموا له كانوا من الهنود ، يزاد على ذلك مجموعة شيوخه الهنود الذين التقى بعضهم في مدينة دلهي الهندية[6] ، ونشأ في زَبيد باليمن ، رحل إلى الحجاز، وأقامَ في مصر. وكانت له مكانة عظيمة ، (واشتهر الزَّبيديّ ، وذاع صيتُهُ في داخل مصر وخارجها ، بسبب علمه الغزير ، وطريقة تدريسه التي لم تكن مألوفة عند المصريين ، وأغلب الظنّ أنّ هذه الشّهرة لم تصل إلى ما وصلت إليه إلّا بعد تأليفه كتابيه الرَّائعين : تاج العروس وشرح إحياء علوم الدّين ، اللذّينِ أمضى في تأليف الأوّل منهما أربعة عشر عاماً ، وفي تأليف الثاني منهما أحد عشر عاماً ، وقد انتبه إليه ملوك الدّول وأعيان الأقاليم ، فأكرموه وأهدوه ، ووصلوه بمختلف الصّلات ، وأثنى عليه كثير من العلماء

(4) إضاءة الراموس3/1 .

(5) ينظر: الأعلام70/7 ، ومعجم المؤلفين282/6.

(6) ينظر: الزبيدي في كتابه تاج العروس682.

والأدباء)[7] . ومن أشهر كتبه: تاج العروس من جواهر القاموس، وإتحاف السَّادة المتقين، وأسانيد الكتب السّتة، والتَّكملة والذّيل والصلة على القاموس[8].

وقد احتوى تاج العروس كثيراً من النَّقد ، يمكن تقسيمُهُ على ثلاثة أقسام ؛ قسم موجَّه إلى صاحب القاموس ، وقسم موجَّه إلى شيخه ابن الطّيّب الفاسيّ ، وقسم إلى أئمّة اللغة الآخرين ، وبيَّن موقفه من مآخذ الفيروزآبادي على الجوهريّ ، ورأى أنّ المصنّف ابتعد عن الحقّ في كثير من هذه المآخذ ، لذا رفض مستدرك الفيروزآبادي على الجوهريّ ، على أساس أنَّ قسماً منه ليس على شرط الجوهريّ ، لأنّ الجوهريّ يرفض غير الصَّحيح والأعجميّ والمصنوع وألفاظ العامة ، وقد فنّد الزَّبيديّ مآخذ الفيروزآبادي العلمية على الجوهريّ ، ورأى أنّ صاحب القاموس هو الذي ركب فيها خلاف الصَّواب لا الجوهريّ ، وقد أنصف الزَّبيديّ صاحب القاموس ، ووقفَ بجانبه في كثير من مآخذه على الجوهريّ ، (وأكَّد صحة ما يذهب إليه في كثير من المواضع ، وهو لا ينسى أن يشير إلى فضله وجلالة قدره ، ودقة عباراته ، وجودتها ، وحسن تركيبها)[9] .

وقد وجَّهَ الزَّبيديّ نقدَه إلى شيخه ابن الطيّب الفاسيّ ، ودافع عن صاحب القاموس كثيراً ؛ بسبب النقد القاسي والعبارات اللاذعة التي يوجّهها شيخه إلى صاحب القاموس ، على أنّ النصيبُ الأكبر من النقد الذي وجَّهَهُ الزَّبيديّ إلى العلماء ، كان موجَّهاً إلى شيخه الفاسيّ ، إذ كان يريد تخفيف التَّحامل الشَّديد للفاسي على الفيروز آبادي ، فلا نكاد نرى مادَّة لم يذكر فيها شيخه ، حتى عدَّه الدكتور حسين نصّار مختصراً حاشية شيخه في التاج[10] . واختلف الزَّبيديّ مع شيخه في

([7]) نفسه684.

([8]) ينظر: الأعلام 70/7.

([9]) الزَّبيدي في كتابه تاج العروس697.

([10]) ينظر: الزبيدي في كتابه تاج العروس524.

كثيرٍ من المسائل الصَّرفيّة والنحويّة واللغويّة ، ومسائل التصحيف والتحريف والتعريب ، والتّطوّر الدلاليّ ، وسنقصر الكلام هنا على الاختلاف بينهما في المسائل الصَّرفيّة . ويشملُ :

1- **ضبط عين مضارع الفعل الثلاثيّ .**
2- **جمع التَّكسير .**
3- **الأبنية .**
4- **التّذكير والتأنيث**

المبحث الأوَّل : ضبط عين المضارع من الفعل الثّلاثيّ .

يمثّلُ ضبط عين الفعل الثّلاثيّ المجرّد مشكلةً تُواجهُ كثيراً ممّن يتحدّثُ بالعربيّة ، أو يكتبُ بها ، وقلَّ مَنْ ينجو من التّحيّر أو التَّردّد فيها ، وممّا يدلّ على غموض أمر هذا الضَّبط في الأفعال ما وُجِدَ من عثرات نُسِبَتْ إلى علماء وأئمَّة ، فقد رُوِيَ أنّ سيبويه جاء إلى حمّاد بن سلمة ، فقال : أحدَّثَكَ هشامُ بن عروة عن أبيه في رجل " **رَعُفَ** " في الصَّلاة ؟ فقالَ له حمّاد : أخطَأْتَ ، إنّما هو "**رَعَفَ**" ، فانصرفَ إلى الخليل ، فشكا إليهِ ما لقيَهُ من حمّاد ، فقال : صدقَ حمّاد ، ومثلُ حمّاد يقولُ هذا ، و" رَعُفَ " لغة ضعيفة ، والصّحيحُ " رَعَفَ "[11] . وقد جاءتنا مظانّ اللغة بعلاج مضطرب لضبط أبواب الفعل الثّلاثيّ المجرّد ، (خلصوا منه إلى أنّ تلك الأبواب سماعيّة ، ولا تكاد تخضع لقاعدة مطّردة ، بل كلّ ما يمكنُ عمله بصددها هو استنباط قواعد غالبة شواذّها كثيرة جداً)[12] . يرى ابن قتيبة والمبرّد وثعلب أنّ مضارع " فَعَل " بفتح العين يجوز فيه الفتح والكسر ، نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وقتَلَ يقتُلُ ، وإن عرضَ فيه حرف من حروف الحلق جازَ أن

([11]) ينظر: طبقات النحويين واللغويين66.

([12]) في اللهجات العربية168. وهو ما يضعنا أمام إشكالاتٍ كثيرة في تدريس مادة أبواب الفعل في الصرف العربي إذ لا نجد ضابطاً جامعاً دقيقاً فنضطر لإرشاد الطلاب إلى المعاجم العربية !!

يقعَ على " فعَلَ يَفْعَلُ " تقول : بدَأ يَبْدَأُ ، وصنَعَ يَصْنَعُ[13] ، ونُقِل عن الجرميّ قولُهُ :(سمِعْتُ أبا عبيدة معمر بن المثنّى يروي عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : سمعتُ الضَّمّ والكسر في عامّة هذا الباب)[14] ، وقريب من هذا قول بعض النحويّين : إنَّهُ ليس أحدهما أولى من الآخر ، وربَّما يكثُرُ أحدهما في ألفاظ النّاس حتّى يُطرح الآخر ، ويقبح استعمالُهُ[15] .

وما نُسِبَ هنا لبعض النحويين هو رأي أبي زيد الأنصاريّ ، إذ نُقِل عنه قوله :(وإذا جاوزْتَ المشهورَ ، فأنت بالخيار ، إن شئْتَ قُلتَ : يَفْعِلُ ، ويَفْعُلُ ، هذا قول أبي زيد)[16] ، وفَهِمَ اللَّبليّ ، والزَّبيديّ أنّ المقصود **بمجاوزة المشاهير** أن يرِدَ عليك فعلٌ لا تعرف مضارعه كيف هو بعد البحث عنه في مظانّه فلا تجده ، ومجاوزة المشاهير ليست لكلّ إنسان ، وإنّما هي بعد حفظ المشهورات ، فلا يأتي مَنْ لم يدرس الكتب ، ولا اعتنى بالمحفوظ ، فيقول : قد عدمتُ السَّماع ، فيختار في اللفظة " يَفْعِلُ " أو " يَفْعُلُ " ، ليس له ذلك[17] . ووافق ابن مالك أبا زيدٍ فيما ذهب إليه ، فقال :(ولا يُفتَحُ عين مضارع " فعَلَ " دون شذوذ ، إن لم تكن هي أو اللام حلقيّة ، بل تُكسَر أو

([13]) ينظر: أدب الكاتب 371 ، والمقتضب209 ، يظهر أنّ المسألة تدور في مدارين ؛ الأولُ منهما متساهل في ضبط قياسية الوزن ، والباب ، فيجعل الاختيار مجالاً مالم يرد مانعٌ من سماع يغلق الباب ، والثاني منهما متشدّدٌ لا يرى مجالاً لاختيار في ما لم يرد فيه سماعٌ ؛ إذ لابدّ من سماعٍ ، وفيه مخالفة للمنقول من النصوص .

([14]) بغية الآمال67-68.

([15]) ينظر: شرح المفصل 152/7.

([16]) الأفعال16,

([17]) ينظر: بغية الآمال 68 ، والتاج84/1.

تُضمّ تخييراً **إن لم يُشهر أحد الأمرين** أو يُلتزم لسبب)[18] ، وأردفَ :(وقيَّدْتُ التَّخييرَ بعدم اشتهار أحد الأمرينِ ، فإنَّهُ إذا اشتُهِرَ أحد الأمرينِ ، وكان الفعل مستعملاً في ألسنة العامّة ، كأكلَ يأكُلُ ، وطلبَ يطلُبُ ، وكسَبَ يكسِبُ ، وغلبَ يغلِبُ ، لم يكن فيه تخيير ، بل يجب فيه الاقتصار على الوزن المستعمل)[19] ، فهذا ابن مالك يجعل مقياس الشهرة استعمال اللفظ على ألسنة العامة ، وهو المفهوم من عبارة أبي زيد ، وشهرته شاعتْ حتى قوي فكان حائلاً دون غيره .

ولم يرُقْ رأي ابن مالك لناظر الجيش في قضيّة التّخيير، فقال:(" قولُ المُصنّف : بلْ تُكسر أو تُضمّ تخييراً ، إنْ لم يُشْهَرْ أحدُ الأمرينِ " ، لمْ يتَّجهْ لي ؛ لأنَّهُ ما من فعلٍ إلّا وقد ورد عن العرب إمّا بكسرٍ أو ضمّ ، وإمّا بهما ، فالواردُ بأحد الأمرين لا يجوز فيه الأمر الأخر ، فكيف نكون مخيّرين فيه ، والظَّاهر أنّ هذا أمر موقوف على السّماع ، لا يُتجاوزُ فيه ما قالتْهُ العرب)[20] .

وكأنَّ ناظرَ الجيش يريدُ أن يُلتزَمَ بما ورد عن العرب ، سواء أكان الفعل مضموم العين أم مكسورها ، فهو ينفي قضيّة التّخيير ؛ لأنّ الأفعال جميعها وردت مضبوطة على زعمه ، وأنّ الفيصل في هذا هو السّماع ، ثمّ يلمح إلى قضيّة وجود أفعال ماضية لم يُسمع ضبط حركة العين في مضارعها ، فيقول :(إلّا إن فرضَ أنّ فعلاً مضارعاً من الأفعال التي ماضيها " فعَلَ " لم يسمع فيه كسرٌ ولا ضمّ ، فذاك شيءٌ آخر ، على أنّ هذا في غاية البعد)[21] .

([18]) شرح التسهيل3/301.

([19]) نفسه3/302.

([20]) تمهيد القواعد8/3739.

([21]) نفسه8/3739.

وهذا القول مخالف لرأي القائلين بالتّخيير فيما لم يشتهر أو يُسمع، فكلّ شيء أصبح مسموعاً، ولا مجالَ للتخيير.

وهذا نفسُهُ ما قصدَهُ ابن الطّيّب الفاسيّ الذي تعقَّبَ عبارة أبي زيد في التَّخيير ، بقوله :(ما زالَ أئمّة الصَّرف واللغة ينقلونَ مقالةَ أبي زيد ، ويجعلونَها كالقاعدة ، ولا يكادُ يُحْصَرُ من نقلَها من أرباب التّصانيف المطوّلة والمختصرة ، ويُطلقونَها إطلاقاً ، غير أنّا لم نجدْ من أئمّة اللغة مَنْ أطلق في فعلٍ من الأفعال ، بل كلّهم إذا أوردوا فعلاً ضبطُوه بالضّمّ أو الكسر أو الفتح ، وضبطوا المضارع كذلك ... ولا نعلمُ فعلاً أوردوهُ ، وخيَّروا المتكلّم فيه على أصل هذه القاعدة التي أصّلوها عن أبي زيد ، وسوَّدوا بها الأوراق من غير فائدة ولا فَيْد ، اللهمَّ إلّا أن يقال : إنّ ذلك كان في الصّدر الأوّل ، وتكلّم المخيّر أولاً بما اختارهُ ، فاقتفى الأخير آثارَهُ ، وصار عليه المعوَّل ، فما هو ببعيد ، وكثيراً ما أوردته على الأشياخ والأصحاب ، فسلّموه ، وقالوا : ليس له غير هذا جواب)[22] .وخالفَ الزَّبيديّ شيخَهُ في هذا الباب ، ولم يُخفِ ميلَهُ إلى رأي أبي زيد ، إذ قالَ :(وإذا ذكرت الماضي ، وذكرت آتيَهُ متصلاً به بلا تَقْييد ، أَي بلا ضبط ولا وزن ، فهو أَي الفعل على مثال " ضَرَبَ " بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ، وهو الباب الثاني من الثلاثي المجرد المطّرد ، وثاني الدعائم الثلاثة ، على أني أذهبُ وأختارُ وأعتقدُ وأميلُ إلى ما قال إمام الفن أَبو زيد)[23] ، وأردفَ :(وهما مستعملان فيما لا يُعْرَفُ مستقبلُهُ ومُتساويان فيه ، فكيفما نطقْتَ أصبْتَ ، وليس الضّمّ أولى من الكسر ، ولا الكسر أولى من الضم ، إذْ قد ثبت ذلك كثيراً ، قالوا : حشَر يحشِرُ ويحشُرُ ، وزمَرَ يزمِرُ ويزمُرُ ، وقَمَرَ يقمِرُ ويقمُرُ ، وفَسَقَ يفسِقُ ويفسُقُ ، وفسَدَ يفسِدُ ويفسُدُ ، وحسَرَ يحسِرُ ويحسُرُ ، وعرَجَ يعرِجُ ويعرُجُ ، وعكَفَ يعكِفُ ويعكُفُ ، ونفَرَ ينفِرُ وينفُرُ ، وغدَرَ

([22]) إضاءة الراموس 1/219-220 ، تحقيق عبد الجبار عبدالله .

([23]) التاج1/83.

يغدِرُ ويغدُرُ ، وعثَرَ يعثِرُ ويعثُرُ ، وقدَرَ يقدِرُ ويقدُرُ ، وسفَكَ يسفِكُ ويسفُكُ ، إلى غير ذلك مما يطول إيرادُهُ ، وفيه لغتان)[24] .

وهناك من أجازَ التّخيير عند عدم السّماع ، فقد نقل الزمخشريّ عن الخليل قوله :(إذا جاء فعلٌ على مثال " فعَل " ، ولم تسمع بمستقبلِهِ ، فإن شئتَ قُلتَ فيه : يفعُلُ ويفعِلُ)[25] .

ورأى بعضهم أنّ الوجه جعل مضارع " فعَل" على " يَفْعِل " بالكسر ، لأنّهُ أكثر ، وهو رأي الفراء ، ففي بغية الآمال لأبي جعفر اللبليّ :(قال أبو عمر المطرّز حاكياً عن الفراء : إذا أشكلَ " يَفْعُلُ " أو " يفْعِلُ " ، فثبْ على " يَفْعِلُ " بالكسر ، فإنّهُ البابُ عندهم)[26] .

ورجّح ابن جني رأي الفراء ، وأوجبَ أن يكون لـ " فعَلَ " مفتوح العين " يَفْعِلُ " بكسرها ، وجعله الأصل ، وأنّ " يَفْعُلُ " داخل عليه ، منطلقاً في ذلك من قاعدة المخالفة في حركة العين بين الماضي والمضارع ، وأشار إلى لزوم " يفعُلُ " باب " فعُل " ، وجعل في مقابل ذلك أن يكون " يَفْعِلُ " لـ " فعَلَ " ، فقال :(لأنّهُ لمّا كان باب ما عينُهُ من الماضي مكسورة أن يجيءَ بفتح عين مضارعه ، نحو : شَرِبَ يشرَبُ ، وجبَ أن يكون باب ما عينُ ماضيه مفتوحة أن يجيءَ مضارعهُ مكسور العين نحو : ضرَبَ يضْرِبُ)[27] ، وأردف :(وشيءٌ آخر يدلّ على أنّ "يَقْتُلُ " داخل على " يَضْرِبُ " وأنّ الباب للكسر دون الضمّ ، وهو أنّ الضّمّ قد لزم باب ما ماضيه " فعُلَ " نحو : ظرُفَ يَظْرُفُ ، وكرُمَ يكْرُمُ ، أفلا ترى أنّ الضمّ قد يستبدّ به " فَعُلَ " كما استبدّ " فَعِلَ " بـ " يَفْعَلُ " ،

([24]) نفسه84/1.

([25]) شرح الفصيح38/1.

([26]) بغية الآمال68.

([27]) المنصف186/1.

فكذلك كان القياس أن يستبدّ " فعَلَ " بـ " يَفْعِلُ " ، فمن هنا كان "يَفْعُل " داخلاً على " يَفْعِلُ " كما أنّ " يَحْسِبُ " داخلٌ على " يَضْرِبُ " ، وكما أنّ " يَقْلَى ويَسْلَى ويَأبَى " داخلٌ على " يَرْكَبُ " ، فلمّا كان باب " فَعَلَ " حكمُهُ أن يأتي على " يَفْعِلُ " لما قدَّمنا ، وكان " يَفْعُلُ " إنّما هو داخلٌ على " يَفْعِلُ " ، وأُريدَ حذف الواو في مضارع " فَعَلَ " ممّا فاؤه واو اقتصروا به على الكسر الذي يجب معه الحذف ، ولم يضمّوه ، لأنّ الضمّ ليس بأصل فيه ، وإنّما بابُهُ الكسرُ)[28] .

ويرى بعضهم أنّ للتَّعدّي واللزوم أثرَهُ في حركة عين الفعل ، يذكرُ ابن جني أنّ الأصلُ في مضارع المتعدّي الكسر ، نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وحبَسَ يَحْبِسُ ، وأنّ الأصل في مضارع غير المتعدّي الضَّمُّ ، نحو : سكَتَ يسْكُتُ ، وقعدَ يقْعُدُ ، وأنّ هذا مقتضى القياس إلّا أنّهما قد يتداخلانِ ، فيجيءُ هذا في هذا ، وربّما تعاقبا على الفعل الواحد [29] .

وهذا ما لاحظه ابن السرّاج ، فقال :(وجدْتُ " فعَلَ يفْعُلُ " فيما هو غير متعدّ أكثر من " فعَلَ يفْعِلُ " ، وهما أُختانِ)[30] .

1- أجَجَ :

ذكر صاحب القاموس أنّ الفعل " أجَجَ " يرِدُ من باب " فتَحَ يفْتَحُ " بمعنى : حملَ على العدُوّ ، فقال : (وأجَجَ ، كمَنَعَ : حَمَلَ على العَدُوّ)[31] ، وتعقَّبهُ ابن الطيّب الفاسيّ بقوله :(قولُهُ :

([28]) المنصف1/186-187.

([29]) ينظر: المحتسب92/1.

([30]) الأصول88/3.

([31]) القاموس المحيط (أجج).

وأجَجَ ، كنَعَ : حملَ على العدُوّ ، كذا في بعض الأصول الصَّحيحة ، كمنَعَ ، وهذا لا يصحُّ ، لأنّهُ لا موجب للفتح فيها ، إذ لا حرفَ حَلقٍ في الكلمة ، ولا يُوجد الفتح بدون حلقيّ العين واللّام ، وفي نسخ "وأجَّجَ" بشدّ الجيم الأولى ، وهو أقربُ إلى الصَّواب)[32] .

وردّ الزَّبيديّ هذا القول ، منتصراً لصاحب القاموس ، إذ قال : (وأَنكر شيخُنَا ذلك ، وقال : أَيُّ مُوجِبٍ للفتح مع عدم حرف الحلق فيه ؟ وصَوّبَ التشديد ونَسِيَ القاعدة الصّرفية أَنّهُ لا يُشْتَرَطُ أَن اللَّفْظَ إذا كان من باب " مَنَعَ " لا بُد فيه من أَحَدِ حروف الحَلْقِ ، وإنّما إذا وُجِدَ في اللّفْظِ أَحدُ حروفِ الحَلْقِ ، أَي في عينه أَو لامه ، فإنّهُ مفتوحٌ دائِماً ، ومع أَنّ الصاغانيّ هكذا ضَبَطَهُ بالتّخْفِيف في تكْمِلَتِهِ)[33] . ووردَ التَّشديد في التَّهذيب عن أبي عمرو ، قال : (عمرو ، عن أبيه : أَجَّجَ : إذا حمل على العدُوّ)[34] . ولكنّ الثابت الفتح وفكّ الإدغام ، قال الصَّاغاني :(أبو عمرو : أَجَجَ الرَّجلُ ، إذا حمل على العدُوّ)[35] ، وأورده الزَّبيديّ كذلك ، فقال :(وأَجَجَ كَمَنَع : حَمَلَ على العَدُوّ ، هكذا في سائر النّسخ التي بأَيْدِينا ، وهو قولُ أَبي عمرٍو)[36] .

وانتهى المعجم الكبير إلى شذوذ هذا الفعل من وجهين ، إذ جاء فيه :(أَجَجَ فلانٌ أَجَجاً : حملَ على العدُوّ ، وهو شاذّ من وجهينِ : أنّهُ جاء مفتوح العين في الماضي والمضارع دون أن

([32]) إضاءة الراموس293–294 ، تحقيق د. أحمد غريب (أجج).

([33]) التاج401/5(أجج).

([34]) التهذيب478/8.

([35]) التكملة والذيل والصلة396/1.

([36]) التاج401/5(أجج).

تكون عينُهُ أو لامُهُ حرفاً حلقيّاً، وفكّ إدغامهِ على غير وجههِ)[37]. فالفتح ثابت ، ولكنّهُ شاذّ في القياس.

2- ثَرَّ :

تقولُ : ثَرَّ يَثِرُّ ، من باب " ضَرَبَ " إذا اتّسعَ ، وثَرَّ يَثُرُّ من " نصَر" ، ففي التهذيب : (قالَ الليثُ : يُقالُ للعينِ الغزيرةِ الماءِ : عينٌ ثرّةٌ ، وقد ثَرَّتْ تثُرُّ ثَرارةً ، ... وكلُّ نعتٍ في حدّ المدغمِ إذا كانَ على تقدير "فَعَلَ" ، فأكثرهُ على تقدير " يَفْعِلُ" ، نحو : طَبَّ يَطِبُّ ، وثَرَّ يَثِرُّ ... ثعلب ، عن الأعرابيّ : ثَرّ يَثِرُّ، إذا اتَّسعَ ؛ وثَرَّ يَثُرّ، إذا بَلّ سويقاً أو غيرَهُ)[38] ، وفي الصحاح:(وقد ثَرَّتْ تَثُرُّ وتَثِرُّ ثَرّا)[39] .

وذكر صاحب القاموس أنّ هذا الفعل يردُ مضارعُهُ بفتح العين وضمّها وكسرها ، فقال :(وثَرَّ يَثُرُّ مُثَلَّثَ الآتِي ثَرّاً وثُرورَةً وثَرارَةً وثُروراً في الكُلِّ)[40] .

وأنكرَ عليه الفاسيّ ذلك ، جاء في التاج:(وثَرَّ يَثُرُّ مُثَلَّثَ الآتِي ، أي المُضَارِع ثَرّاً بالفتح ، وثُرُورَةً بالضمّ ، وثَرَارَةً بالفتح ، وثُرُوراً بالضَّمّ في الكلّ ، أي مّما ذَكَرَ من المعاني السابقة ، قال شيخنا : الضَّمُّ والكسرُ لغتانِ وَارِدَتانِ ، الأولَى شاذَّة ، والثّانيةُ على القياس ، وقد عَدَّه ابنُ مالكٍ وغيرُه ممّا جاء فيه الوَجْهان ، وذَكَرَهما الجوهريُّ وأربابُ الأَفعالِ والتَّصْرِيف ، وأمّا الفتحُ فلا وَجْهَ

([37]) المعجم الكبير 106/1(أجج).

([38]) التهذيب76/10-77.

([39]) الصحاح(ثرر).

([40]) القاموس المحيط (ثرر).

لذِكْرِه لا سَماعاً ولا قِيَاساً ، لأنّ الفتحَ إنّما يكونُ في الماضِي المفتوحِ الحَلْقِيّ العَيْنِ أو اللّامِ ، وذلك هنا مُنْتَفٍ كما لا يَخْفَى)[41] .

ويردُّ الزَّبيديّ بأنّ صاحب اللسان أوردها عن بعض العرب ، فيقول : (وما أَنْكَرَه شيخُنَا فقد ذَكَرَهُ صاحبُ اللِّسَان عن بعضِ العرب والمصنِّفُ مِن عادَتِهِ أنَّهُ لم يَزَلْ يتَتَبَّعُ النَّوادِرَ والغَرَائِبَ ، لأنَّهُ البحرُ المُحِيطُ الجامعُ للعجائب)[42] . ولم أقف على لغة الفتح في " يَثْرّ " في اللسان .

وممّا يرجّحُ كلام صاحب القاموس والتاج ما ذكره الصاغاني في التكملة ، إذ قال :(ثَرَرْتُ السُّويقَ وغيرَهُ إذا بلَلْتَهُ ، أَثُرُّهُ ثرّاً ، وقالَ ابن دُريد : ثَرَرْتُ الشَّيءَ أَثُرُّهُ ثَرّاً إذا بَدَّدْتَهُ ... وثَرَّ يَثَرُّ إذا اتّسعَ)[43] ، فثبتَ بذلك أنّ الفعل " ثَرّ" بفتح العين وضمّها وكسرهاُ خلافاً لابن الطّيب الفاسيّ.

3- قَـرَّ : ذكر الفيروز آبادي أنّ الفعل " قَرَّ " يأتي من بابين ، هما " نَصَرَ ، وضرَبَ " ، فقال :(القَرُّ : الوَثْبُ ، والانقباض للوَثْب ، يَقُرُّ ، ويَقِرُّ)[44] ، وأنكرَ عليه ذلك ابن الطيّب الفاسيّ ، موضحاً أنّ هذا الفعل لا يأتي من باب " نصر" ، وإنّما بابُهُ " ضَرَبَ " ، وهو يرى أنّ (القياس " يَقِرُّ " بالكسر فقط)[45] . وانتصر صاحب التاج للفيروز آبادي ، منكراً مذهب شيخه : إذ قال (القَرُّ : الوَثْبُ والانْقِباضُ للوَثب ، قال الليث : قَرَّ الإنسانُ يَقُرُّ بالضمّ قَرّاً : إذا قَعَدَ كالمُسْتَوْفِزِ ، ثمّ انْقبضَ وَوَثَب ... هكذا ذكره الليث وضبطَهُ الصَّاغانِيّ ، ونقله ابنُ مَنْظُور ، فلا عِبرَةَ بإنكارِ

([41]) التاج316/10(ثرر).

([42]) التاج316/10(ثرر).

([43]) التكملة والذيل والصلة436/2.

([44]) القاموس المحيط (قرز).

([45]) التاج280/15(قرز).

شيخنا الضمَّ في مضارعهِ ؛ واحتجَّ بأنّ مالكٍ لم يذكره في مُصنَّفاتِه ولا غيره ، قال : كان القياس يَقِزُّ بالكسر فقط)[46] .

ويبدو أنّ الفاسيّ كان متحاملاً على صاحب القاموس ، ولم يكن هذا الإنكارُ مستنداً إلى قياس أو سماع ، فلا عبرةَ بإنكارهِ الضّم في مضارع " قَزَّ" ، فقد جاء في كتاب العين : (قَزَّ الإنسان يقُزُّ إذا قعد كالمستوفز، ثم انقبض ووثب)[47] ، وفي المحكم :(القَزازةُ : الحياءُ ، قَزَّ يَقُزُّ ... وقَزَّ يَقُزُّ قَزّاً : وَثَبَ)[48] ، وجاء في التكملة :(القَزَازةُ كسَحابةٍ : الحَياءُ ، قَزَّ يَقُزُّ)[49] . وفي اللسان :(القَزازَةُ : الحَياءُ ، قَزَّ يَقُزُّ ، ورجلٌ قَزٌّ : حَييٌّ ، والجمع أَقِزَّاءُ نادر ، وقَزَّتْ نفسي عن الشَّيء قَزّاً ، وقَزَّتْهُ بحرف وغير حرف أَبَتْه وعافَتْه ... الليث قَزَّ الإنسانُ يَقُزُّ قَزّاً إذا قَعَدَ كالمُسْتَوْفِز ثم انقبض ووَثَبَ)[50] . وممّا سبق يثبت وجود الكسر والضّم في مضارع " قَزَّ " .

4- يَجُدُ :

قال ابن مالك في التسهيل :(أو يُلْتَزَمُ لسببٍ ، كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاؤهُ واوٌ ، وعند الجميع فيما عينُهُ ياءٌ ، وعند غير طيّء ، فيما لامُهُ ياءٌ ، وعينُهُ غير حلقيّة)[51] ،

([46]) نفسه280/15(قزز).

([47]) العين13/5.

([48]) المحكم69/6.

([49]) التكملة والذيل والصلة270/3.

([50]) اللسان(قزز).

([51]) التسهيل197.

يريد بذلك أنّ عين المضارع من المثال الواويّ لا بُدّ من كسرها ، نحو : وَعدَ يَعِدُ ، ووَصَلَ يَصِلُ ، إلّا عند بني عامر ، فإنّهم يقولونَ : وَجَدَ يَجُدُ ، بالضَّم ، وقد اتّفقت العرب جميعاً على كسر عين المضارع من " فَعَل " إذا كانت عينُهُ ياءً ، نحو : سارَ يَسِيرُ ، وباعَ يَبِيعُ ، واتَّفقوا أيضاً –إلّا بني طَيّئ – على كسر عين المضارع إن كانت لامُهُ ياءً وعينه غير حلقيّة ، نحو : مشَى يمشِي ، ورمَى يرمِي ، فإن كانت عينه حلقية فُتِحت في المضارع ، نحو : سَعَى يسعَى ، ونهَى ينْهَى ، أمّا بنو طيّئ فإنّهم يقلبونَ الكسرة فتحة والألف ياء ، فيقولون: قَلَى يَقْلَى[52] .

واعترض ابن الطّيّب الفاسيّ على ابن مالك ، منكراً عليه عدم استثنائه من هذا الحكم شيئاً ، وعدم اشتراطه له شرطاً ، عادًّا ذلك أمراً عجيباً من النّاظم ، قال صاحب التاج : (ومن الغريب ما نَقَلَه شيخُنَا في آخرِ المادّة في التّنبيهات ما نَصُّهُ : الرابِع : وقَعَ في التسهيل للشيخ ابنِ مالكٍ ما يقتضي أَن لُغَة بني عامِرٍ عامَّة في اللسان مُطْلقاً ، وأَنَّهُم يَضُمُّون مُضَارِعَهُ مُطْلَقاً من غيرِ قَيْدٍ بِـ" وَجَدَ " أَو غيرِه ، فيقولون : وَجَد يَجُد ، ووَعَدَ يَعُدُ ، ووَلَد يَلُدُ ونَحْوها ، بضمّ المضارِع ، وهو عجيبٌ منه رحمه الله ، فإِنَّ المعروف بين أَئمّة الصَّرْف وعُلماءِ العَربيَّةِ أَن هذه اللغةَ العامريَّةَ خاصَّةٌ بهذا اللفظ الذي هو " وَجَدَ " ، بل بعضُهم خَصَّهُ ببعضِ مَعَانِيه ، كما هو صَنِيعُ أَبي عُبيدٍ في المُصَنَّف ، واقتضاه كلامُ المُصَنِّف ، ولذلك رَدّ شُرَّاحُ التسهيل إِطلاقَه وتَعَقَّبُوهُ ، قال أَبو حَيَّان : بنو عامرٍ إنما رُوِيَ عنهم ضَمَّ عَيْنِ مُضَارِعِ وَجَدَ خاصَّةً ، فقالوا فيه : يَجُدُ بالضّمّ)[53] .

والخلاف في النصّ السّابق بين الزَّبيديّ وشيخه ينصبّ حول مضارع " وجَدَ " الذي رُوِي بالضَّم عن بني عامر خاصّة ، فابن الطيّب الفاسيّ يرى أنّ قول ابن مالك "كالتزام الكسر عند غير بني عامر " موهم بأنّ لغة بني عامر تكون في كلّ مثال واويّ بضم عين مضارعه ، ولكنّ الزَّبيديّ

([52]) ينظر: شفاء العليل844/2.

([53]) التاج254/9(وجد).

أبدى استغرابه من هذا الحكم على كلام ابن مالك ، وساق الكثير من الشّواهد ليثبت أنّها لغة خاصّة بهذا اللفظ فقط ، وقد ذكر غير واحد من أئمّة اللغة أنّ الضّم خاصّ بهذا اللفظ دون سواه .

والدَّليل على صحّة مذهب الزَّبيديّ ما ذكره ابن مالك نفسُهُ في شرح التسهيل :(ويلتزمُ الكسر في مضارع " فَعَلَ " إن كانت فاؤه واواً ، كوَجدَ يَجِدُ ، أو كانت عينُهُ أو لامُهُ ياءً ، كسارَ يَسِيرُ ، ومشَى يمشِي ، ورُوِيَ عن بني عامر : يَجُدُ ، بضمّ الجيم ، ورُوِيَ عن طيِّئ إبدال الكسرة فتحة ، والياء ألفاً في " يَقْلَى " ونحوه)[54] ، فهو خصّص الفعل " يجُدُ " بالضّم عن بني عامر ، ولو كان يريد أنّ الضّم جائز في كلّ مثال واويّ لأورد أمثلة لذلك ، وللناظم جوابٌ ظاهر عن كلام المعترضين ، (وهو أنّ بني عامر خرجوا عن الالتزام بضمّهم تلك الكلمة الواحدة ، وهي يَجُدُ ، فإنّ غيرهم يلتزم كسر ذلك النّوع لفظاً أو تقديراً ، ولا يخرجون عن الالتزام أصلاً ، فإنّهم يقولون " يَجِدُ " بالكسر ، وهم لم يلتزموا ذلك في كلّ مادة من موادّ هذا النوع ، لأنّهم ضمّوا " يَجُد" ، فصدق عليهم أنّهم لم يلتزموا الكسر لخروجهم عنه إلى الضّمّ في" يَجُد")[55].

4-كفَرَ :

الكُفْرُ ضدّ الإسلام، تقولُ: كَفَرَ يَكْفُرُ بضمّ عين المضارع، من باب نصَر، وأصل الكُفْر التّغطية على الشَّيء والسّتر له، فكأنَّ الكافرَ مغطّى على قلبهِ، وكَفَرَ فلانٌ النعمةَ، إذا لم يشكرها

([54]) شرح التسهيل302/3.

([55]) شرح لامية الأفعال لمحمد بن يوسف إطفيش252/1.

[56] . وذكر الجوهريّ أنّ " كفَرَ" إذا كان بمعنى " ستر" يأتي من باب " ضَرَبَ " ، فقال :(والكَفْرُ بالفتح : التَّغطيّة ، وقد كَفَرْتُ الشَّيءَ أكْفِرُهُ بالكسر كَفْراً ، أي سَتَرْتُهُ)[57] .

واعترضَ ابن الطيّب الفاسيّ على ذلك ، منكراً على صاحب القاموس عدم ردّه على الجوهريّ ، ففي التاج:(يقالُ : كَفَرَ نِعْمَةَ اللهِ يَكْفُرُها ، من باب نَصَرَ ، وقول الجوهريّ تبعاً لخالهِ أبي نصرٍ الفارابيّ إنَّهُ من باب ضَرَبَ لا شُبْهَةَ في أَنَّه غَلَط ، والعجبُ من المُصَنِّف كيف لم يُنَبِّه عليه وهو آكَدُ من كثير من الألفاظ التي يوردُها لغير فائدة ، ولا عائدة ، قالَهُ شيخُنا)[58] .

ورجَّحَ الزَّبيديّ مذهب الجوهريّ ، لأنّ " كفَر" إذا كان بمعنى " سترَ" فإنّهُ من باب "ضرَبَ " ، وإذا كان ضدّ الكُفْر فهو من باب " نصَر" ، إذ قال:(قلت : لا غَلَط والصوابُ ما ذهب إليه الجَوْهَرِيّ والأئمة ، وتبعهم المصنِّفُ ، وهو الحقُّ ، ونصُّ عبارته : وكَفَرْتُ الشَّيءَ أَكْفِرُهُ ، بالكَسْر أي سَتَرْتُهُ ، فالكَفْرُ الذي هو بمعنى السَّتْر بالاتِّفاق من باب " ضَرَبَ " ، وهو غير الكُفْر الّذي هو ضدّ الإيمان ، فإنَّهُ من باب "نَصَر" ، والجَوْهَرِيّ إنَّما قال في الكَفْر الذي بمعنى السَّتْر ، فظَنَّ شيخُنا أَنَّهما واحدٌ حيثُ إنَّ أحدهما مأخوذٌ من الآخر)[59] .

والاختلاف بين الزَّبيديّ وشيخه في النصّين السابقين ، حول مضارع " كفر" ، إذ ينكرُ الفاسيّ ما ذكره الجوهريّ من أنّهُ من باب " ضرَب" (كفَرَ يَكْفِرُ) ، ويردُّ عليه الزّبيديّ بأنّ " كفر" من باب " ضرَبَ " بمعنى السّتر ، ومن باب " نصَر" هو ضدّ الكفر .

([56]) ينظر: جمهرة اللغة112/2.

([57]) الصحاح(كفر).

([58]) التاج50/14(كفر).

([59]) نفسه51/14(كفر).

والدَّليلُ على صحّة مذهب الزّبيديّ ما ورد في ديوان الأدب ، فقد ذكر الفارابي "كفَرَ" في باب " فَعَلَ يَفْعُلُ" بمعنى التّغطية ، ونقيض الشّكر[60] ، وذكره في باب " فعَلَ يَفْعِلُ " بمعنى التَّغطية فقط [61] . يعضد ذلك ما ورد في كتاب العين ، قال الخليلُ :(والرَّجلُ يَكْفِرُ درعَهُ بثوبِهِ كَفْراً ، إذا لبسَهُ فوقَهُ)[62] ، وهي هنا بمعنى السّتر.

ويظهرُ الفرق بين " يَكْفِرُ " بكسر العين ، و" يكْفُرُ " بالضّمّ ، ففي اللسان:(الكُفْرُ نقيض الإيمان ... كَفَرَ باللهِ يَكْفُر كُفْراً ... والكَفْرُ بالفتح : التَّغطية ، وكَفَرْتُ الشَّيءَ أكْفِرُهُ بالكسر ، أي ستَرْتُهُ)[63] .

5- قرَأَ : ذكر صاحب القاموس أنّ الفعل " قرَأَ " ورد من بابين ، هما " نصَرَ ومنَع " ، فتقول : قَرَأَ يَقْرَأُ ، وقَرَأَ يَقْرُؤ، فقال :(قَرَأَهُ وبه ، كنصَرَهُ ، ومنَعَهُ)[64] ، وأنكرَ ابن الطّيّب الفاسيّ مجيء مضارع " قرَأَ " بضمّ العين ، لأنّ ذلك لم يُذكر في المشاهير ، وردّه الزَّبيديّ بالقول : (قَرَأْهُ ، وقَرَأَ به ، بزيادة الباء ... كنَصَرَه عن الزجاجي ، كذا في لسان العرب ، فلا يقالُ : أنكرَها الجماهيرُ ، ولم يذكرها أحدٌ في المشاهير كما زعمَهُ شيخنا)[65] .

([60]) ينظر: ديوان الأدب112/2.

([61]) ينظر: نفسه158/2.

([62]) العين357/5.

([63]) اللسان(كفر).

([64]) القاموس المحيط(قرأ).

([65]) التاج364/1(قرأ).

ولا وجه لإنكار الفاسيّ مجيء مضارع " قرَأَ " بضمّ العين ، فقد ورد ذلك في اللغة ، ففي معاني القرآن وإعرابه للزجاج : (يُقالُ : بَرِئْتُ من الرّجل والدّين براءةً ، وبَرِئْتُ من المرضِ ، وبَرَأْتُ أيضاً بُرْءاً ، وقد رَوَوْا " بَرَأْتُ أبْرُؤُ بُرُوءاً " ، ولم نجد فيما لامُهُ همزةٌ " فَعَلْتُ أفْعُلُ " نحو : قَرَأْتُ أقْرُؤُ ، وهنَأْتُ البعيرَ أهْنُؤُهُ)[66] ، وفي المحكم : (قَرَأَهُ يَقْرَؤُهُ ويقْرُؤُهُ ، الأخيرة عن الزجاج)[67] ، وفي بغية الآمال للبليّ : (وقَرَأَ يَقْرَأُ ويَقْرُؤُ ، حكاهما ابن عُدَيس في كتاب الصَّواب)[68] . فثبت بذلك قولُهم : قَرَأَ يَقْرَأُ من الباب الثّالث " منَعَ يَمْنَعُ ، وقَرَأْتُ أقْرُؤُ ، من الباب الأوّل " نصَرَ يَنْصُرُ " ، فالفيروز آبادي ليس مخطئاً في ذلك كما زعم الفاسيّ.

6- هانَ يَهِينُ : قال الزَّبيديّ : (وممّا يُستدركُ عليه " هانَ يَهِينُ هَيْناً ، كـ "لانَ يَلِيْنُ " ، ومنه المثل : " إذا عزَّ أخوكَ فهِنْ " ، بكسر الهاء ، عن بعض علماء الأندلس عن الأعلم ، هانَ يهِيْنُ هَيْناً بالياء ، هكذا وأقرَّهُ ، وقول شيخنا رحمه الله تعالى لم أرهُ عن إمام ثبت ولا نقلَهُ أحدٌ من المعتمد عليهم قصور)[69] .يتّضح من النصّ أنّ ابن الطّيّب الفاسيّ ينكر وجود " هانَ يَهِينُ " في اللغة ، وينفي نقله عن علماء العربيّة ، ويقتصر على " هانَ يهُون " بفتح عين الماضي وضمّها في المضارع ، لكنّ الزَّبيديّ يثبت نقل " هانَ يَهِيْنُ " بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ، عن أئمّة اللغة ، ويعدّ كلام شيخه في هذا الباب قصوراً . ويبدو أنّ الفاسيّ كان متابعاً لثعلب

([66]) معاني القرآن وإعرابه346/2.

([67]) المحكم289/6.

([68]) بغية الآمال72.

([69]) التاج294/36-295(هون).

صاحب الفصيح الذي فسّر قولهم " إذا عَزَّ أخوكَ فهُنْ " ، فقال : معناه : إذا تعظَّمَ أخوك شامخاً عليك ، فالتزم له الهَوان[70] .

فردّ عليه أبو إسحاق الزّجاج بالقول : وهذا خطأ من ثعلب ، وإنّما الكلامُ : إذا عزَّ أخوك فهِنْ ، بكسر الهاء ، معناه إذا اشتدَّ عليك ، فلِن له ودارِه ، وهذا من مكارم الأخلاق ، وإذا قال: هُنْ ، بضم الهاء ، كما قال ثعلب ، فهو من الهَوان ، والعربُ لا تأمرُ بذلك ، لأنهم أعِزّة أبَاءون للضَّيم[71] .

وانتصرَ الفاسيّ لثعلب ، منكراً اعتراض الزّجاج في هذا الباب ، فقال:(أمّا قولُ الزَّجاج : إنّما الكلامُ " فَهنْ " بكسر الهاء ، من " هانَ يَهِيْنُ " ، فأقول : ما أشارَ إليه من تخريجهِ على معنى اللّين والسّهولة فحسنٌ صحيح لا مزيدَ عليه ، وما زعمَهُ من أنّهُ بالكسر ، وأنّ أصل فعلهِ " هانَ يَهِيْنُ " بالكسر ، فإنّما يتمّ له لو كانت تلك المادّة موجودة ، وهي لا وجودَ لها في شيء من التآليف ، ولا أومأ إليها ، ولو من طرف خفيّ أحدٌ من أرباب التآليف ، إذ مادّة " هانَ " يائيّ العين مهملةٌ متروكة ، لا وجودَ لها أصلاً ، وإنّما المعروف " هانَ يهُونُ " واويّ العين ، كـ" قال " ، لكنّهم إذا أرادوا به معنى الذّلّة والخضوع قالوا في مصدره " الهُوْن " بالضّم والهَوان ... وإذا أرادُوا معنى اللّين ولسهولتهِ قالوا في مصدره " الهَوْن " بالفتح)[72] .

أقول : ورد الفعلُ " هانَ يَهِيْنُ " بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ، ونقله علماء اللغة وأئمّة العربيّة ، خلافاً لابن الطّيّب الفاسيّ ، ففي المخصّص : (فأمّا قولُهم : " إذا عَزَّ

([70]) ينظر: الفصيح310.

([71]) الرّد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب40 .

([72]) موطئة الفصيح1100/3.

أخوكَ فَهِنْ " ، فهو من " هانَ يَهينُ " ، يقال : " هانَ الرجلُ يَهِينُ " مثلُ لانَ يَلينُ يَرويهِ عن الزَّجَّاج ، ولا يكون من " وَهِنَ يَهِنُ " ، لأنّ هذا إنّما هو ضعفٌ ، وضدُّهُ القُوَّة ، وليس ضِدُّ اللِّين القُوَّة ، إنّما ضِدُّهُ الصَّلابة فكذلك " عَزَّ اشتدَّ وصَلُبَ " ، ولو كان عَزَّ قَوِيَ ، وكان في الكلام موجوداً لقلنا : إنّ " هِنْ " من " وَهِنَ يَهِن " ، فهذا نقلُ أبي علي)[73] ، وفي المحكم :(هانَ يَهِينُ ، مثل لانَ يَلِيْنُ ، وفي المثل : " إذا عزَّ أخوك فَهِنْ")[74] ، وفي اللسان :(هانَ يَهِينُ مثل لانَ يَلِينُ ، وفي المثل " إذا عَزَّ أَخوك فهِنْ ")[75] .

المبحث الثّاني : جمع التَّكسير

اختلف الزَّبيديّ وشيخُهُ في بعض جموع التَّكسير، منها :

أ- بُغْيان جمع باغٍ

ذهب صاحب القاموس إلى أنّ الباغي يُجمع على " فُعَلَة وفُعْلان " فيُقال : " بُغَاة وبُغْيَان " ، فقال :(والباغِي الطَّالِبُ : ج بُغاةٌ وبُغيانٌ)[76] ، وتعقَّبَهُ ابن الطيّب الفاسيّ ، منكراً عليه جمع " باغٍ " على " بُغْيان" ، ففي التاج :(الباغِي : الطَّالبُ ... ج بُغَاة ، كقَاضٍ وقُضَاة وبُغْيَان ، كراعٍ ورُعَاة ورُعْيَان ، ومنه حديث سُراقة والهجرة "انطلقوا بُغْيَاناً ، أي ناشدين وطالبين ، وفي الصحاح :

([73]) المخصص628/6.

([74]) المحكم 377/4.

([75]) اللسان (هين).

([76])القاموس المحيط (بغى).

يُقال : فرّقوا لهذه الإبل بُغْيَاناً يُضِبّون لها ، أي يتفرّقون في طلبها ، فقولُ شيخنا : " وأمّا بُغْيَان ففيه نظرٌ " مردودٌ)[77] .

الاختلاف في النصّ السّابق بين الزَّبيديّ وشيخه في جمع " باغٍ " على " بُغْيان" ، فالفاسيّ يرفضُ هذا الجمع ، ويُشكّك في وروده ، وهو عنده محلّ نظر ، أمّا الزبيديّ فإنّه يؤيّد هذا الجمع ، ويرجّح رأي صاحب القاموس .

والمتأمّل يرى أنّ مذهب صاحب التاج أكثر قبولاً ، لأنّ هذا الجمع ورد في كتب اللغة ، ففي التهذيب : (ويكونُ النُّعْيَان جمعاً للنَّاعِي ، كما يُقال لجمعِ الرَّاعِي : رُعْيَان ، ولجمع الباغِي : بُغْيَان)[78] ، وفيه أيضاً :(والباغي : الذي يطلُبُ الشَّيءَ الضَّالَّ ، وجمعُهُ : بُغَاة وبُغْيَان)[79] ، وفي اللسان : (ويكون النُّعْيان جمعَ النَّاعِي ، كما يقالُ لجمع الرَّاعي : رُعْيَان ، ولجمع الباغي : بُغْيَان ، قال : وسمعتُ بعضَ العرب يقول لخَدَمِهِ: إذا جَنَّ عليكم اللَّيلُ فثَقِّبوا النّيران فوق الإكام يَضْوي إليها رُعْيانُنا وبُغْيانُنا)[80]. فثبت بذلك جمع " باغٍ" على " بُغْيان" خلافاً لابن الطيّب الفاسيّ.

ب- أرْتاج جمع رِتَاج

ذهب ابن الطّيب الفاسيّ إلى جواز جمع " رِتاج " على " أرْتاج " ، وأخذ على صاحب القاموس عدم تعرّضه لجمع هذا اللفظ ، فقال:(قولُهُ : الرِّتاجُ كَكِتابٍ ، إلخ : لم يتعرّض المصَنّفُ

([77]) ينظر: التاج181/37(بغي).

([78]) التهذيب412/2.

([79]) التهذيب402/6.

([80]) اللسان (نعي).

ولا الجوهريّ كأكثر أئمّة اللغة لجمعهِ ، وقالَ بعض أئمّة الصَّرف: إنّهُ سُمِعَ جمعُهُ على أرْتاج ، وإن قلَّ جمع "فِعَال" بالكسر على "أفْعَال")[81].

واعترضَ عليه صاحب التاج ، لأنّ القياس لا يجيز جمع " فِعال " على " أفْعَال" ، ، ولم يأتِ لذلك شاهد ولا سند ، إذ قال : (وجعلَ شيخُنا جمْعُهُ أَرْتَاجاً ، ولم يأْتِ له شاهدٌ ولا سَنَدٌ مع شُذوذِه)[82] . والقياس في جمع " فِعال " هو " أفْعِلة " في القلّة ، و" فُعُل " في الكثرة ، قال سيبويه (أمّا ما كان فِعالاً ، فإنَّك إذا كسّرتَهُ على بناء أدنى العدد كسَّرْتَهُ على أفعِلةٍ، وذلك قولك : حِمَارٌ وأحْمِرة ، وخِمار وأخْمِرةٌ ، وإزَارٌ وآزِرة ، ومِثالٌ وأمثِلةٌ ، وفِراشٌ وأفرِشةٌ ، فإذا أردْتَ أكثر العدد بنيته على فُعُلٍ ، وذلك حِمارٌ وحُمُرٌ، وخِمُارٌ وخمرٌ، وإزارٌ وأزُرٌ، وفِراشٌ وفُرُشٌ)[83] . فالواضح أنّ هذا الجمع قليل وشاذّ ، والحقّ مع الزَّبيديّ ، فكان على الفاسيّ أن يذكر مَنْ هؤلاء الأئمّة الذين أخذ عنهم هذا الجمع ، أو يذكر شاهداً يستند إليه في ذلك .

د – كُرَّاس جمع كُرَّاسة :

ذكر صاحب القاموس أنّ " كُرَّاسة " تجمع على " كُرَّاس" ، فقال :(والكُرَّاسَةُ : واحدةُ الكُرَّاسِ والكَراريسِ)[84] . ولم يرتضِ الشيخ الفاسيّ هذا جمع ، فأنكرَ ما ذهب إليه صاحب القاموس بقوله : (قولُهُ : والكُرَّاسَةُ واحدةُ الكُرَّاسِ ، إنْ أرادَ أنثاهُ فظاهرٌ ، وإن أراد أنّها واحدة ،

([81]) إضاءة الرّاموس488 (رتج) ، تحقيق د. أحمد الغريب.

([82]) التاج590/5(رتج).

([83]) الكتاب601/3.

([84]) القاموس المحيط(كرس).

والكُرَّاسُ جمع أو اسم جنس جمعي فليس كذلك)[85] ، ولكنَّ عطفَ الكراريس على الكرَّاس في قول صاحب القاموس كان مسوّغاً لاعتراض الزّبيديّ على شيخه ، إذ قال : (قال شَيْخُنَا : إِنْ أَرادَ بقَوْلِهِ : وَاحِدَةُ الكُرَّاسِ : أُنْثَاهُ فظاهرٌ ، وإِنْ أَرادَ : أَنَّها وَاحدَةٌ والكُرّاسُ جَمْعٌ أَو اسمُ جِنْسٍ جَمْعيٍّ فليسَ كذلكَ ، إنتهى ، ولكنّ عَطْفَ الكَرَاريس عليه لا يُسَاعدُ ما حَقَّقه شيخُنَا ، فتأَمَّلْ)[86].

فالشيخ الفاسيّ يرفضُ جمع " كُرَّاسة " على " كُرَّاس " ، ويكتفي الزَّبيديّ في الرَّد عليه بأنّ عبارة الفيروز آبادي لا يُفهم منها إلّا أنْ تكون كلمة " الكُرَّاس " جمع " كُرَّاسة " .

وممّا يؤيّد صحة مذهب الزَّبيديّ ما ورد في كتب اللغة ، ففي الصّحاح :(والكُرَّاسَةُ : واحدة الكُرَّاسِ والكَراريسِ ، قال الكميت:

حتَّى كأنَّ عِراصَ الدَّارِ أرْدِيَةٌ من التَّجاويزِ أو كُرَّاسُ أسْفارِ

جمع سِفْرٍ)[87] ، وجاء في اللسان :(كَرِس الرَّجلُ إذا ازدحَمَ عِلْمُهُ على قلبهِ ، والكُرَّاسةُ من الكتب سُمِّيَتْ بذلك لتَكَرُّسِها ، الجوهري : الكُرَّاسةُ واحدة الكُرَّاس)[88] .

فثبت بذلك صحة ما ذهب إليه الفيروز آبادي من جمع كُرَّاسة على كُرَّاس .

المبحث الثالث : الأبنية الصَّرفية

([85]) الجاسوس على القاموس447.

([86]) التاج438/16(كرس).

([87]) الصحاح(كرس).

([88]) اللسان(كرس).

أ- فَعْلال : أنكرَ سيبويه أن يكون في العربية بناء على وزن " فَعْلال " ، واقتصر في ذلك على المضاعف من بنات الأربعة نحو : الزَّلْزَال ، الحَثْحَاث ، فقال : (ولا نعلَمُ في الكلامِ على مثال " فَعْلال " إلّا المضاعف من بنات الأربعة ، الذي يكون الحرفانِ الآخرانِ منه بمنزلة الأوّلينِ ، وليس في حروفه زوائد ، كما أنّهُ ليس في مضاعف بنات الثَّلاثة ، نحو : رَدَدْتُ ، زيادةٌ ، ويكونُ في الاسم والصّفة ، فالاسمُ نحو : الزَّلْزَال ، والجَثْجَاث ، والجَرْجَار ، والرَّمْرَام ، والدَّهْداه ، والصّفة نحو : الحَثْحَاث ، والحَقْحاق ، والصَّلْصَال)[89] . وتابعه في ذلك ابن الطّيّب الفاسيّ ، فأنكرَ على صاحب القاموس إطلاق التَّثليث في أوّل كلمة " قرطاس " ، واعترض عليه صاحب التاج ، فقال: (القِرْطَاسُ مثلّثة القاف ، الضّمّ قِرَاءَةُ أَبي مَعْدانَ الكُوفِيّ ، قال شَيخُنا : أَطْلق في التَّثْليث فإقْتضَى أَنَّهَا كلَّها فَصِيحَةٌ وَارِدِةٌ ، وليسَ كذلك ، وقد قال في الْمِصْبَاح : كَسْر القاف أَشْهَرُ ، وقال الجَارْبَرْدِيُّ في شَرْح الشَّافِيَة : الضَّعِيفُ ما في ثُبُوتِهِ كلامٌ كقُرْطاسٍ بالضَّمّ فدَلَّ على ضَعْفِه بخلافِ عبَارة المِصْبَاح ، فإنَّها تُوهِمُ أَنّه مَشْهُورٌ ، وأَمَّا الفَتْحُ فلم يَذْكُرْه أَكثرُ أَهْل اللُّغةِ ، وقَضيَّةُ قَولِهم " فَعْلال " في غير التَّضْعيف قَليلٌ ، لم يَرِدْ منه إلاّ خَزْعالٌ يَنْفِيه ، ولكن أَوْرَدَهُ ابنُ سِيدَه على ضَعْفِه ، وقلَّدَهُ المصنِّفُ ، وفيه نَظرٌ ظاهرٌ . إنتهى ، قلْت : وهذا الَّذي أَنكرَه على المُصَنِّف وابنِ سِيدَه ونَظرَ فيه ، فقد حَكاه اللِّحْيَانِيُّ هذا بالفتْح)[90] .

أقولُ : بناء " فَعْلال " بناء صحيح ورد في كتب اللغة ومصنفات القوم ، ففي ديوان لأدب : (فَعْلال ، بفتح الفاء وتسكين العين ، القَهْقَارُ : الحَجرُ ، ناقةٌ بها خَزْعالٌ ، وهو الظَّلَعُ ، ليس في الكلام غير المضعّف مثلهما)[91] ، وفي المحكم :(والقَرْطَاسُ ، والقُرْطاسُ ، والقَرْطِسُ ، والقِرْطاسُ

([89]) الكتاب294/4.

([90]) التاج365/16-166(قرطس).

([91]) ديوان الأدب59/2.

، كلّه الصَّحيفة الثّابتة التي يُكتَبُ فيها ، الأخيرتانِ عن اللَّحياني)[92] ، وفي شرح الشافية للرضي:(قولُهُ " وخَزْعَال نادر" ، قال الفراء : لم يأتِ من غير المضاعف على " فَعْلَال " إلّا قولهم: ناقة بها خَزْعَال: أي ظلع، وزاد ثعلب قَهْقَاراً)[93] ، وجاء في التاج :(وناقَةٌ بِها خَزْعالٌ : أي ظَلْعٌ . قال الفَرّاء : وليس في الكَلامِ فَعْلالٌ بالفتح مِن غيرِ ذَواتِ التَّضعيف سِواهُ زاد غيرُه : قَسطال لِلغُبار عن ابن مالِك وخَرْطال للحَبِّ وزاد ثَعْلَب : قَهْقار وخالَفه الناسُ وقالوا : هو قَهْقَرٌّ . ويَرِدُ عليه : بَغْراس اسم بَلَد وكذا بَغْداد وفي الهَمْع : ومِن ذلك : قَشْعام للعَنْكَبُوت وربّما أظْهَر الاستِقْراءُ غيرَ ذلك . قلت : ومَرَّ جَبرالُ بالفتح للمُصنِّف في "ج – ب – ر " ونَظَّرَهُ بخَزْعال وثَرثالٌ . اسمٌ ويأتي له أيضاً : قَصْدالٌ : مَوضعٌ . فأمّا في المُضاعَف ففَعْلالٌ فيه كثير كزَلْزال وصَلْصال)[94] .

ب– فُعْلَال : ذكر صاحب القاموس أنّهُ لا كلمات في اللغة على وزن " فُعْلَال " إلّا قُضْقاض ، فقال : (والقَضْقَاضُ: أُشْنانُ الشَّامِ ، أو شجرٌ من الحَمْضِ ، والأَسَدُ ، ويضمُّ ، وليس فُعْلالٌ سِواهُ)[95] ، وأخذَ عليه الفاسيّ ذلك ، وذكر بعض الكلمات التي جاءت على وزن " فُعْلال" ، ولكنّ الزَّبيديّ وضّح أنّ المقصود هو وزن " فُعْلال " في المضاعف كما روى عن ابن دريد ، جاء في التاج : (يُقَالُ : أسدٌ قَضْقاض ، يُقَضْقضُ فريسَتَهُ ... ويُضمُّ ، قالَ ابنُ دُرَيْدٍ : وليس فُعْلالٌ سِواهُ ، ونَصُّ الجَمْهَرَةِ : لم يَجِئْ في المُضاعَفِ فُعْلالٌ بضمِّ الفاءِ إلاَّ قُضْقاض ، قالَ : وربَّما وُصِفَ به الأَسَدُ والحيَّةُ أَو الشَّيْءُ الَّذي يُسْتَخْبَثُ ، وبهذا سقطَ قَوْلُ شيخِنا : هذا قُصورٌ ظاهِرٌ من المُصَنِّفِ بَلْ وَرَدَ مِنْهُ قُلْقاسٌ وقُسْطاسٌ وخُزْعالٌ المُجْمَع عليه ، وكلامُهم كالصَّريحِ ، بَلْ صَريحٌ أَنَّهُ لا فُعْلالَ

([92]) المحم379/6.

([93]) شرح الشافية20/1.

([94]) ينظر: التاج407/28(خزعل).

([95]) القاموس المحيط (قضض).

غير خُزْعالٍ ، وَقَدْ ذُكر غيرُ هذه في المُزْهِر ، وزِدتُ عَلَيْهِ في المُسْفِر انْتَهَى . ووجهُ السُّقوطِ هو أنَّ المُرادَ من قولِهِ : وليس فُعْلالٌ سِواهُ ، أَي في المُضاعَفِ كما هو نصُّ ابنُ دُرَيْدٍ ، وما أَوْرَدَهُ من الكَلمات مع مناقَشَةٍ في بعضِها فإنَّها غيرُ وارِدَةٍ عليه)[96].

أقولُ : نصَّ ابن دريد في الجمهرة على أنّهُ ليس في المكرّر " فُعْلال " إلّا قُضْقاض ، فقال :(القَضْقَضَةُ ، وهو الكسر ، وبه سُمّي الأسدُ قَضْقاضاً لكسرهِ عظامَ فريستهِ ، وقَضْقَضْتُ العظامَ ، إذا كسرْتُها ، وزعموا أنّ كلّ ما خبثَ من حَية أو سَبُع يقال له: قُضْقاض ، بضم القاف وفتحها، ولم يجيءْ مثله على فُعْلال في المكرّر إلا هذا)[97].

وليس كذلك ، فقد ذكر علماء اللغة كلمات من المكرّر على وزن " فُعْلال " ، ففي الكتاب ، (ويكونُ على فُعْلالٍ اسماً نحو: قُرْطاطٍ ، وفُسْطاطٍ ، وهو قليلٌ في الكلام)[98] ، وقال الفارابي في ديوان الأدب: (لم يأتِ على فُعْلال شيءٌ من أسماء العرب من الرباعي السالم إلاّ مكرراً ، نحو : الفُسْطاط والقُرْطاط ؛ فإنْ جاءَ فهو قليل ، نحو : قُرْناس وقُرْطَاس)[99] . وجاء في المصباح :(الْفُسْطَاطُ بِضَمِّ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا بَيْتٌ مِنْ الشَّعَرِ وَالْجَمْعُ فَسَاطِيطُ ، وَالْفُسْطَاطُ بِالْوَجْهَيْنِ أَيْضًا مَدِينَةُ مِصْرَ قَدِيماً ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : كُلُّ مَدِينَةٍ جَامِعَةٍ فُسْطَاطٌ ، وَوَزْنُهُ فُعْلَالٌ ، وَبَابُهُ الْكَسْرُ ، وَشَذَّ مِنْ ذَلِكَ أَلْفَاظٌ جَاءَتْ بِوَجْهَيْنِ الْفِسْطَاطُ وَالْقِسْطَاسُ وَالْقِرْطَاسُ)[100] .

([96]) التاج28/19(قضض).

([97]) جمهرة اللغة193/1.

([98]) الكتاب256/4.

([99]) ديوان الأدب 62/2.

([100]) المصباح المنير(فسط).

ويبدو أنّ قول صاحب القاموس " وليسَ فُعْلالٌ سواه " بعيد عن الصَّواب ، إذ وردت على هذا الوزن أمثلة كثيرة في المكرّر وغيره ، وكان الفاسيّ على حقّ في نقده له ، جاء في الأصول :(فُعْلاَلُ : قُرطاسُ ، هَو القرطاسُ بعينِهِ ، وقُرْنَاسٌ ، وهوَ الشَّيءُ يشخصُ مِنَ الجبلِ)[101] ، وذكر في المزهر من المكرّر " الفُسْطاط والقُرْطاط ، والقُضْقاض"[102] .

المبحث الرّابع : التّذكير والتّأنيث:

اختلف الزَّبيديّ وشيخُهُ في بعض مسائل التّذكير والتّأنيث ، ومن ذلك اختلافهما في تذكير الأسنان وتأنيثهما ، فيرى أبو الطّيب الفاسيّ أنّ الأسنان كلها مؤنّثة ، ويرّدّ عليه الزّبيديّ بأنّ الضّرس والنّاب والنّاجذ مذكّرة ، ففي التّاج :(قدْ يعبّر بالسّنّ عن "مقدار العمر" ، فيقال : كم سنُّكَ ؟ كما في الصّحاح ، ويقال : جاوزتُ أسنانَ أهل بيتى ، أي أعمارَهُم " مؤنثة " ، تكون في الناس وغيرهم ، وفى الصّحاح : وتصغيرُ السّنّ : سُنَينةٌ ، لأنّها تؤنّث ، وفى المحكم : السّن الضّرس : أنثى ، وقال شيخنا : الآسنانُ كلُّها مؤنثة ، وأسماؤها كلّها مؤنثة ، وفى النهاية : سنُّ الجارحة مؤنثة ، ثم استعيرت للعمر استدلالاً بها على طولهِ وقصرهِ ، وبقيتْ على التأنيث ، وقول شيخنا رحِمَهُ اللهُ تعالى : الأسنانُ كلُّها مؤنثةٌ إلى آخرهِ محلّ نظر ، فقد تقدّم للمصنف أن الضّرس مذكّر ، وأنكر الأصمعيّ تأنيثهُ ، وكذلك النّاجذُ والنّابُ ، فتأمَّل)[103] .

وحولَ تذكير الأسنان وتأنيثها ، قال الفراء :(النَّابُ من الإنسانِ مذكّر ، والأسنانُ كلّها إناث ، تقولُ : هذه سنٌّ ، وتحقيرُها سُنَيْنَةٌ ، سمعتُ بعضَ العرب يقولُ لرجل : مثلُ من ابنك؟ ،

([101]) الأصول في النحو 218/3.

([102]) ينظر: المزهر 65/2.

([103]) التاج226/35(سنن).

فقال : سُنَيْنةُ ابنِكَ ، أي على سنّهِ ، إلّا الأضراس والأنياب ، فإنّها ذُكْران)[104] ، وجاء في المذكر والمؤنّث لابن جني:(السّنُّ واحد الأسنانِ ، مؤنّثة)[105] ، وقال في موضع آخر:(الضّرْسُ : مذكّر)[106] ، وجاء في المصباح:(الضِّرْسُ مُذَكَّرٌ مَا دَامَ لَهُ هَذَا الِاسْمُ ، فَإِنْ قِيلَ فِيهِ سِنٌّ ، فَهُوَ مُؤَنَّثٌ ، فَالتَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ بِاعْتِبَارِ لَفْظَيْنِ وَتَذْكِيرُ الْأَسْمَاءِ وَتَأْنِيثُهَا سَمَاعِيٌّ ، قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ الْفَرَّاءِ أَنَّهُ قَالَ : الْأَنْيَابُ وَالْأَضْرَاسُ كُلُّهَا ذُكْرَانٌ ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ : الضِّرْسُ بِعَيْنِهِ مُذَكَّرٌ لَا يَجُوزُ تَأْنِيثُهُ ، فَإِنْ رَأَيْتَهُ فِي شِعْرٍ مُؤَنَّثًا فَإِنَّمَا يُعْنَى بِهِ السِّنُّ ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الضِّرْسُ مُذَكَّرٌ ، وَرُبَّمَا أَنَّثُوهُ عَلَى مَعْنَى السِّنِّ ، وَأَنْكَرَ الْأَصْمَعِيُّ التَّأْنِيثَ ، وَجَمْعُهُ أَضْرَاسٌ وَرُبَّمَا قِيلَ ضُرُوسٌ مِثْلُ حِمْلٍ وَأَحْمَالٍ وَحُمُولٍ)[107] ، وفي اللسان :(السّربُ الجماعةُ ، فأَرادَ الأَسنان ، لأَنَّ أَدانيها الثَّنيَّة والرباعيَة ، وهما مؤنّثان ، وباقي الأَسنان مذكّر ، مثل النّاجِذِ والضِّرْسِ والنَّابِ)[108] .

وبذلك نرى أنّ الأسنان كلّها مؤنّثة إلّا الضّرس والنّاب والنّاجذ ، وإذا ورد الضّرسُ أو النّاب مؤنّثاً في قول فذلك حمل على معنى السّنّ ، فلو قصد ابن الطّيّب الفاسيّ أنّ الأسنان كلّها مؤنّثة حملاً للضّرس والنّاب على معنى السّنّ فلا بأس ، أمّا إذا كان يقصد المعنى الحرفيّ فذلك بعيد ، ويكون مذهب الزَّبيديّ أولى .

([104]) المذكر والمؤنّث للفراء79.

([105]) المذكر والمؤنث72.

([106]) نفسه77.

([107]) المصباح المنير(ضرس).

([108]) اللسان (ضرس).

فيستبينُ بذلك أنّ صاحب التاج قد وجَّهَ النّقد إلى شيخهِ ابن الطّيّب الفاسيّ ، ودافعَ عن صاحب القاموس كثيراً بسبب النّقد القاسي والعبارة اللاذعة التي كان يوجّهها شيخُهُ إلى صاحب القاموس ، وقد صوّرَ الزَّبيديّ ذلك خير تصوير ، وسخر منه أحياناً بأسلوب فكه ظريف ، وكأنّهُ كان يقابلُ عصبيّة شيخه المبالغ فيها بما تستحقّه هذه العصبيّة ، فقد نقل عن صاحب القاموس قوله :(وهما يتفَايدَانِ المالَ : يُفِيدُ كلٌّ صاحبَهُ ، ولا تقُلْ : يتفاوَدَانِ)[109] ، وقال الزَّبيديّ :(وقال ابنُ شُمَيْلٍ : يُقالُ : هما يَتَفايدانِ بالمالِ بينهما ، أَي يُفِيد كُلُّ واحدٍ منها صاحِبَهُ ، ولا تَقُلْ : هما يتفاوَدانِ العِلْمَ ، أَي يُفِيدُ كلُّ واحدٍ منهما ، فإِنَّهُ قولُ العامّةِ ، هذا نصُّ عبارةِ ابنِ شُمَيْلٍ ، وقد تحامَل شيخُنا على المصنَّفِ هنا وهنالِكَ ، وغلَّطَهُ وأَطلَقَ القَيْدَ ، وقال : قُل يَتَفَايَدانِ ، ويتفادَّان ، ويتفادَدَانِ ، فأَغرَبَ وزادَ في الطُّنْبُورِ نَغْمَةً ، وأَطْرَبَ)[110] .

وقد يقابلُ شيخه بشدّة مماثلة ، فقد جاء في القاموس :(الحِضْبُ ، بالكسر ، ويُضَمُّ : صَوْتُ القَوْسِ ... وسُرْعَةُ أَخْذِ الطَّرْقِ الرَّهْدَنَ إذا نَقَرَ الحَبَّةَ)[111] ، فعقَّب الزَّبيديّ بقوله :(ورَوَى الأزهريُّ عن الفرَّاء : الحَضْبُ بالفَتْحِ : سُرْعَةُ أَخْذِ الطَّرْقِ بالفَتْحِ الرَّهْدَنَ إذا نقَرَ الحَبَّةَ ، والطَّرْقُ : الفَخُّ ، والرَّهْدَنُ : القُنْبَرُ ، كذا في لسان العرب ، وبه عَبَّر جماعةٌ من أئمة اللغة ، ثم فَسَّرُوا ، وليس المصنّفُ بمُبْدِعٍ لهذه العبارةِ حتَّى يُقيمَ عليه شيخُنَا النَّكِيرَ والنفِيرَ ، فإنْ كان ، فعلى الأَزهريّ والفَرَّاءِ ، وكما يَدِينُ الفَتَى يَدَانُ ، وليس مِن الجَزَاءِ مَفَرُّ)

([109]) القاموس المحيط (فيد).

([110]) التاج518/8(فيد).

([111]) القاموس المحيط (حضب).

المصادر والمراجع

-أدب الكاتب ، ابن قتيبة (أبو محمد عبدالله بن مسلم ت276هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1963م.

-الأسماء والأفعال والحروف (أبنية سيبويه)، الزُّبيدي (ابو بكر محمد بن الحسن ت379هـ) تحقيق أحمد راتب حموش ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 2000م.

-الأصول في النحو ، ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي ت316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتليّ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1985م.

- إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس ، لابن الطيب الفاسيّ ، تحقيق عبد الجبار عبد الله سليمان وأحمد الغريب ، رسائل دكتوراه ، جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية .

-الأعلام ، خير الدين الزركليّ ، دار العلم للملايين ط 5 ، بيروت ، 1980م.

-الزبيدي في كتابه تاج العروس ، د. هاشم طه شلاش ، دار الكتاب للطباعة ، بغداد ، 1981م.

-الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباريّ (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ت577هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت 1987م.

-أوضح المسالك في ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاريّ "ت761هـ" ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت .

-الأفعال ، ابن القطاع (أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعديّ ت515هـ)، تحقيق ابراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2002م.

-الأفعال ، ابن القوطية (أبو بكر محمد بن عمربن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسيّ ت367هـ) تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2002 م.

-الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، البطليوسي(أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد ت521هـ) تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1990م.

-بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال ، أبو جعفر اللبليّ "ت691هـ" ، تحقيق الدكتور سليمان العابد ، مطابع جامعة أم القرى ، السعودية ، 1991م.

-تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيديّ (محمد مرتضى الحسينيّ ت1205هـ) تحقيق مجموعة كبيرة من الأعلام ، طبعة الكويت.

-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ت672هـ) تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، 1967م.

-تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه(عبد الله بن جعفر ت347هـ)تحقيق د. محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 2009م.

-التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، الصاغاني "الحسن بن محمد ت650هـ" ، تحقيق إبراهيم إسماعيل الأبياريّ ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، 1977م.

-التلويح في شرح الفصيح لأبي سهل الهرويّ (ت433هـ) ضمن كتاب (فصيح ثعلب والشروح التي عليه) ، جمع وتعليق الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة التوحيد ، مصر ، 1949م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ناظر الجيش(محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ت778هـ) ، تحقيق د. علي محمد فاخر وزملائه ، دار السلام ، مصر ، 2007م .

-تهذيب اللغة ، الأزهريّ(أبو منصور محمد بن أحمد ت370هـ)تحقيق أحمد عبد الرحمن مخيمر، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2004م.

-الجاسوس على القاموس ، أحمد فارس الشدياق ، مطبعة الجوائب ، 1299هـ.

-جمهرة اللغة ، ابن دريد (محمد بن الحسن ت321هـ) تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2005م.

-حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على شافية ابن الحاجب ، ابن جماعة (عز الدين محمد بن أحمد ت819هـ) القسم الأول من مجموعة الشافية ، عالم الكتب ، بيروت.

-الخصائص ، ابن جني(أبو الفتح عثمان ت392هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1990م.

-ديوان الأدب ، ميزان اللغة ومعيار الكلام ، الفارابي :إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (ت350هـ) ، تحقيق محمد السيد عثمان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2011م.

-ديوان امرئ القيس ، دار صادر ، بيروت .

-ديوان الأدب ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي ، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر ، نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، 1974م .

-الرّدّ على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب ، أبو منصور الجواليقي ، تحقيق عبد المنعم أحمد صالح ، وصبيح التميميّ ، طبع على نفقة جامعة السليمانية ، العراق ، 1979م.

-شرح بانت سعاد ، ابن هشام (جمال الدين أبو محمد عبدالله ت761هـ) ، تحقيق سناء ناهض الريس ، دار سعد الدين للطباعة والنشر ، مصر ،2008م.

-شرح التسهيل ، ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبدالله ت672هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001م.

-شرح الشافية : الرضي الاسترابادي " محمد بن الحسن ت686هـ" تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.

-شرح الفصيح ، الزمخشري (جار الله محمود بن عمر ت538هـ) ، تحقيق ابراهيم بن عبدالله الغامدي ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، 1417هـ.

- شرح لامية الأفعال ، محمد بن يوسف اطفيش ، سلطنة عمان ، 1986م.

-شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيليّ "ت770هـ" ، تحقيق د. الشريف عبد الله البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، السعودية ، 1986م.

-الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري (ابو نصر إسماعيل بن حماد ت في حدود 400 هـ) تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي ، مصر 1967م.

-طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزُّبيديّ ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مصر ، 1954م

-العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر 1982م.

-الفصيح ، أبو العباس ثعلب "ت 291هـ" ، تحقيق د.عاطف مدكور ، دار المعارف ، مصر ، 1984م.

-فهارس علماء المغرب منذ النشأة إلى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة ، الدكتور عبدالله المرابط الترغي ، المغرب ،1999م .

– فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات ، عبد الحيّ بن عبد الكبير الكتاني ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، 1982م.

– في اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو ، مصر ، 1965م.

–القاموس المحيط ، الفيروز آبادي ، عالم الكتب ، بيروت .

–الكتاب ، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .

–لسان العرب ، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت711هـ) ، دار صادر ، بيروت ، 1956م.

–المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني ، تحقيق علي النَّجدي ناصف ود.عبد الحليم النجار، ود.عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 2009م.

–المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد سليم ، والدكتور فيصل الحفيان ، معهد المخطوطات العربية ،القاهرة ، 2003م.

–المخصص ،ابن سيده ،تحقيق الدكتورعبد الحميد أحمد يوسف هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،2005م.

–المذكر والمؤنث ، ابن جني "392هـ" تحقيق د.طارق نجم عبدالله ، دار البيان العربي العربي ، جدة ، 1985م.

–المذكر والمؤنث ، الفراء "207هـ" ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، دار التراث ، القاهرة ، 1975م.

-المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي(عبد الرحمن بن أبي الكمال بن محمد ت911هـ) تحقيق محمد جاد المولى ، ومحمد أبي الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1987م.

-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ ، الفيوميّ (أحمد بن محمد بن علي ت770هـ) ، المكتبة العلمية ، بيروت .

-معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، 2004م.

-المعجم العربي نشأته وتطوره ، حسين نصار ، مكتبة مصر.

-المعجم الكبير ، سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ، 1983م.

المقتضب ، المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1994م.

-الممتع في التصريف : ابن عصفور ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ط5، الدار العربية للكتاب ، 1983م.

-موطِئة الفصيح لموطَأة الفصيح ، محمد بن الطيب الفاسيّ ، تحقيق عبد الستار عبد اللطيف ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، 1992م.